

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٠٩

الثلاثاء، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال (الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد ديسف
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد آدشي
	الجزائر السيد بن مهدي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مهيغا
	الدانمرك السيدة لوي
	رومانيا السيد موتوك
	الصين السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد دانفورت
	اليابان السيد أوشيما
	اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن
١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٧
من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤) (S/2005/10).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع
النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room C-154A

05-20459 (A)

* 0520459 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2005/10)

تقرير الأمين العام عن السودان عملاً بالفقرات

٦، و ١٣، و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦

(٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن

١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار مجلس

الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤) (S/2005/10)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس أثناء مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض

أحد، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب

المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان برونك،

الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس عملية دعم

السلام.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد برونك إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم

التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس نسخ من تقرير الأمين

العام عن السودان، الذي أعد عملاً بالفقرات ٦، و ١٣،

و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥

من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من

قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤). وسيصدر التقرير في

الوثيقة S/2005/10.

وخلال هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة

إعلامية من السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام

للسودان ورئيس عملية دعم السلام. وأعطي السيد برونك

الكلمة الآن.

السيد برونك (تكلم بالإنكليزية): معروض على

مجلس الأمن التقرير عن شهر كانون الأول/ديسمبر الذي

قمنا بإعداده منذ فترة. وحيث أن اليوم هو ١١ من كانون

الثاني/يناير، سأحاول أن أركز على آخر التطورات،

وخصوصاً منذ نهاية الشهر.

لقد طرت من نيروبي إلى نيويورك مباشرة، مثلما

فعل بعض أعضاء المجلس، بعد مشاركتي في مراسيم التوقيع

على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة

الشعبية لتحرير السودان. وكان ذلك حدثاً تاريخياً. فقد مثل

نهاية أكيدة لما يناهز أربعة عقود من الصراع الشرس. وراح

ضحية ذلك الصراع مئات الألوف من الناس، وشرذ أربعة

ملايين من ديارهم، ولجأ نصف مليون إلى البلدان المجاورة.

ويمكننا أن نهنئ الشعب السوداني. فقد كان اتفاق

السلام نتيجة للمحادثات السياسية على طاولة المفاوضات.

ومن الممكن إنهاء الحرب بدون انتصار وبدون قهر العدو.

والحرب، بما في ذلك الحرب الأهلية، يمكن وضع حد لها

بالمحادثات، وبالتفاوض مع الأعداء السابقين والاستجابة

للسواغل المشتركة وبقلب صفحة الصراع. ولا ينبغي

الالتفات بعد الآن إلى خلافات الماضي وانقساماته، بل يجب

التركيز على مستقبل التعددية من خلال الوحدة، والوحدة

من خلال التعددية. هذا هو الذي حدث في نيفاشا، وهو

الذي تأكد قبل يومين في نيروبي.

وبالطبع، لن يكون ذلك الاتفاق نهاية لكل شيء.

فالاتفاق على طاولة المفاوضات يمثل بداية لعملية طويلة

وشاقة من بناء السلام داخل المجتمع نفسه. وستكون هناك

بها اتفاق نيروبي سيحري حصدها دون إنهاء المعاناة في دارفور. فلن تتدفق المعونة الدولية، وأهم من ذلك أن المنجزات داخل السودان نفسه سيتضح أنها عرضة للخطر. فما دامت هناك حرب مشتعلة في جزء من البلد، سوف تنفق الموارد على الأسلحة بدلا من الرفاه، وسيحجم المستثمرون، وسيتردد أصحاب المشاريع، وسيريد الشباب من ذوي العقول وروح المبادرة أن يغادروا البلد، وسيهمش المشردون على وجوههم في أرجائه.

ذلك أن السلام لا يتجزأ في السودان أيضا، مهما بلغ هذا البلد من الضخامة والتنوع. وهكذا فإنه بعد إبرام اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب والتوقيع عليه لا خلاف على المهام ذات الأولوية لعام ٢٠٠٥. فلا بد من وقف القتال في دارفور، ولا بد من تسوية الصراع، ولا بد من أن يتمكن السكان المتضررون من العودة إلى ديارهم.

وفي بداية هذا العام الجديد، لا تزال الحالة الأمنية سيئة في دارفور. والحالة الإنسانية سيئة. والصورة مختلطة فيما يتعلق بسبل وصول المساعدات الإنسانية. ومن الناحية السياسية، تجد دارفور نفسها في حالة جمود. ولعلي أتطرق بشيء من التفصيل إلى كل من أبعاد الأزمة هذه.

ففيما يتعلق بالأمن، برزت على الساحة مشاكل جديدة في كانون الأول/ديسمبر. ذلك أن العنف، الذي كان حتى الآن مصدرا للخوف على أطراف مراكز المشردين داخليا وفي مناطق الصراع، أخذ في التسرب إلى المخيمات ذاتها وفي التأثير بصورة مباشرة على العاملين في الحقل الإنساني. وقد اختطف بعض موظفي المنظمات غير الحكومية المحليين وما زالوا مفقودين؛ ويتعرض غيرهم للمضايقات. ولا يزال المشردون داخليا في معاناتهم. كما أن اللاجئين لا يعودون بأعداد كافية تسمح بزراعة محاصيل تقتات منها

عقبات في طريق المستقبل. وينبغي نزع سلاح وتسريح المحاربين السابقين. وينبغي أن يعود المشردون واللاجئون وأن يشتركوا في الاقتصاد والمجتمع، وأن ينالوا قسطهم من الموارد، بما فيها الأرض. وينبغي إزالة الألغام من ميادين القتال السابقة، حتى لا تكون هناك مناطق لا يمكن الذهاب إليها في أوقات السلم. كما ينبغي للجماعات المسلحة الجنوبية التي لم تشترك في محادثات السلام أن تدمج في الهياكل الجديدة التي أقيمت بدون مشاركتها، ويجب تلبية طموحات الناس في الرخاء والنمو والتعليم، وغيرها من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وهذه المهام جميعها تنطوي على مخاطر مثلما تنطوي على تحديات. وسيكون من شأن الفشل أن يشكل خطرا على الاستقرار وأن يغذي صراعات جديدة.

وعلى أي حال، لقد اتخذت الخطوة الأولى ولا يمكن المبالغة في تقدير أهميتها. ولا مجال للتشاؤم. فقد حلت نهاية أطول حروب القرن في أفريقيا، وأكثرها في عدد الضحايا. وها قد أعلن السلام، والآن سيقوم السودانيون أنفسهم، بالتعاون مع شركائهم في المجتمع الدولي، بإنجازه.

هل يمكن تطبيق سيناريو كهذا في دارفور أيضا؟ نعم، يمكن ذلك. بل يجب ذلك. ونستطيع أن نجعله ينجح. والواقع أن السؤال ذو شقين: أولا، كيف يمكن أن يؤثر مزيد من القتال في دارفور على تنفيذ اتفاق السلام بين الشمال والجنوب، وثانيا، كيف يمكن استغلال تحقيق السلام بين شمال السودان وجنوبه لتحسين أجواء المباحثات الرامية إلى إنهاء الحرب الأهلية في دارفور؟

أما السؤال الأول فقد سبق أن أجاب عليه كثير من أعضاء مجلس الأمن في البيانات التي أدلوا بها خلال الجلسة التاريخية للمجلس في نيروبي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ومن الصعب تخيل أن عائدات السلام التي يعد

القيود البيروقراطية على الإطلاق، وتترتب على ذلك نتائج مأساوية.

أما عملية تطهير الطرق التي شرعت فيها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر لكي تجعلها آمنة للمرور، بما فيه المرور التجاري، ونقل الوقود والطعام إلى الأسواق، فضلاً عن الأغراض الإنسانية، فلم تتمخض في البداية عن زيادة في الأمان بل عن نقص فيه. إذ استمر النهب والسلب، كما أن قطع الطرق في ازدياد، وقد تمت سرقة شاحنات تحت تهديد السلاح وقتل بعض السائقين.

ولم تسفر المحادثات بين الطرفين بشأن دارفور عن نتائج ملموسة أو عن تضيق كبير للفجوة المتعلقة بالمسائل المعنية. ولم تلتزم الأطراف بعد عملياً بتنفيذ وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، رغم صدور بيانات منتظمة تناقض ذلك. كما أن التأخير في التوصل إلى اتفاق بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان أصاب المحادثات بشأن دارفور أيضاً بالجمود. وينطبق هذا على كل من تنفيذ اتفاق انجamina لوقف إطلاق النار ومحادثات أبوجا بشأن البعد السياسي للصراع.

ويؤدي هذا الجمود على مائدة التفاوض إلى تدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع، وهذا بدوره أضعف من استعداد الأطراف للاشتراك في حوار حول الأسباب الجذرية للصراع وحول الأهداف السياسية والإصلاح. فالجمود تراجع والتراجع يؤدي إلى حلقة مفرغة: نتائج هزيلة على مائدة التفاوض، فعدم تنفيذ، فمزيد من انعدام الأمن، فضعف في الاستعداد للتفاوض، فعدم التوصل إلى نتائج، وهلم جرا.

ويمكن أن يتغير ذلك من الآن فصاعداً. ويجب أن يتغير. فالآن بعد أن تم عبور الجسر في نيروبي، أصبح الطريق مفتوحاً نحو الأمن والاتفاق في دارفور. وقد حان الوقت

أسرهم خلال العام المقبل. وتسبب القيود على حرية الانتقال فقدان الماشية على نطاق هائل.

والجماعات المسلحة آخذة في إعادة التسلح والصراع ينتشر خارج دارفور. ويجري نقل كميات كبيرة من الأسلحة إلى دارفور في تحدٍ للقرار الذي اتخذته مجلس الأمن في تموز/يوليه. وشهد شهر كانون الأول/ديسمبر تعزيزاً للأسلحة، وهجمات على المواقع، بما فيها هجمات جوية، وإغارات على البلدات الصغيرة والقرى، وزيادة في قطع الطرق ومزيداً من أعمال النهب. وأخذت حركات تمرد جديدة في الظهور وشن الهجمات في منطقة المنشآت النفطية في غرب كردفان. وقد ندخل فترة من العنف المكثف ما لم يتخذ إجراء عاجل وينظر في الأخذ بنهج جديدة.

وتتضاعف ضرورة ذلك في ضوء الحالة الإنسانية السيئة. وقد اتسع حجم المساعدة وسبل الوصول إليها على مدى الأشهر الستة الماضية، ولكن عدد الأشخاص المتضررين من الصراع يزداد كذلك، مما يبقي الكثيرين خارج متناول المساعدات، وبالتالي في افتقار إلى الغذاء والماء والإصحاح والمأوى. ويتمثل الهدف في الوفاء بالمعايير الدولية للمساعدة الإنسانية للفرد، أي نحو ٢ ٠٠٠ سعرة حرارية للفرد في اليوم. وفي منتصف ٢٠٠٤، كنا أدنى من تلك المعايير بكثير. وقرابة انتهاء العام، اقتربنا من الوفاء بها بالنسبة للغذاء وخدمات التغذية والصحة، ولكن ليس بالنسبة للماء أو الإصحاح أو المأوى.

وفي الوقت ذاته، لا يزال العدد الإجمالي للأشخاص الذين يتعين مد يد المعونة لهم في ازدياد، بسبب عمليات التشريد الأخيرة في أعقاب القتال في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، بل أصبح الوصول إليهم الآن نتيجة للقتال أصعب من ذي قبل. ويؤثر القتال الآن في الأعمال الإنسانية على نحو أكثر تواتراً ومباشرة مما كانت تؤثر فيها

أولاً، الفصل بين الحوادث حول المستقبل السياسي لدارفور وتلك المتعلقة بالأمن وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ وتركيز محادثات أبوجا على الشكل السياسي لدارفور في المستقبل، بما في ذلك المسائل المتصلة بتقاسم السلطة والثروة؛ ومواصلة تلك المحادثات سواء تم الحفاظ على وقف إطلاق النار أم لا؛ والتركيز على الحوادث المتصلة بالأمن وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي وفي اللجنة المشتركة.

ثانياً، تمكين مؤسسات وقف إطلاق النار في دارفور بنفس الأسلوب المتبع بالنسبة لمؤسسات وقف إطلاق النار بين الشمال والجنوب، الناتجة عن اتفاق نيروبي. وهذا يعني إجراء تقييم لما إذا كان قد حدث أو لم يحدث انتهاك لوقف إطلاق النار، بعيداً عن الأطراف، وتمكين تلك المؤسسات من اعتماد توصيات ملزمة ينبغي تنفيذها بدون قيد أو شرط.

ثالثاً، بعد نيروبي، ينبغي أن تمارس كل من الحكومة وحركات المتمردين أقصى درجات ضبط النفس: أي لا تشن هجمات ولا تمارس عمليات انتقامية. وينبغي للحكومة لا أن تمتنع عن القصف فحسب - وهي سبق أن أعلنت أنها سوف تفعل ذلك - بل أن تمتنع أيضاً عن القيام بأي عمليات تخليق عسكرية فوق مواقع المتمردين. كما ينبغي للحكومة أن تمتنع عن القيام بما يسمى عمليات "تطهير الطرق". وفي المقابل ينبغي لحركات المتمردين أن تمتنع عن شن أي هجمات ضد الشرطة والمدن والبنية الأساسية. أما الاتحاد الأفريقي فيمكنه أن يساعد من خلال تنظيم القيام بدوريات على الطرق وكذلك من خلال الموافقة على عمليات تخليق الطائرات قبل أن تنطلق إلى المواقع التي يسيطر عليها المتمردون. ويؤدي هذا في نهاية المطاف إلى توفير مزيد من الحماية وتقليل الريبة.

للسير جدياً في هذا الطريق. فهل سيتم ذلك؟ فيما يتعلق بالأجل الطويل، يتيح توقيع اتفاق السلام بين الشمال والجنوب فرصة لدارفور وسوف يحسن القدرة على حل الصراع. بيد أني لا أستبعد في الأجل القصير إمكانية أن يتلو التوقيع على الاتفاق تكثيف للعنف في دارفور وحولها.

لماذا؟ لأنه يوجد بين صفوف المسؤولين عن العدوان الأخير الموجودين على أرض الواقع في دارفور بعض ممن يرون أن إبرام السلام بين الشمال والجنوب يوفر غطاء لأعمالهم، متيحاً لهم منفذاً صغيراً إلى الحصانة من الانتقاد الدولي على سلوكهم في دارفور. وقد يغري القوات الحكومية الظن بأن المجتمع الدولي، بعد توقيع الاتفاق بين الشمال والجنوب الذي تلقت عليه الكثير من الإطراء، لن يجزؤ على تعريض تنفيذ ذلك الاتفاق للخطر. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الإيحاء بأن الوقت مواتٍ الآن لتوجيه ضربة حاسمة للعدو. وقد ترى حركات التمرد بدورها في الاتفاق بين الشمال والجنوب إشارة إلى مواصلة تمهيشها أو دليلاً على أن تكثيف الأنشطة العسكرية قد يكون الخيار الوحيد أمامها لكي تؤخذ على محمل الجد كطرف في المحادثات السياسية.

وكلا التصورين خطأ، وردا الفعل كلاهما خطير. ويتعين مواجهتهما بالضغط والمنطق وتقديم البديل. وسيزيل الاتفاق الشامل بعض العوائق ويمهد الطريق لنهج يمكن أن يساعد الأطراف على الخروج من طوق الحلقة المفرغة هذه. ويجب إقناع الأطراف من خلال مزيج من الضغط والتأكيدات من الدول الأعضاء ذات النفوذ بأن في صالحها في الواقع أن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار وأن تلتزم التسوية من خلال الوسائل السلمية.

واسمحوا لي بطرح بعض المقترحات فيما يتعلق بهذا

النهج.

السكان المدنيين. وينبغي للحكومة بدورها أن تسيطر على تلك الميليشيات وأن تمنعها من شن أي هجوم، سواء بالقوة أو من خلال المصالحة مع القبائل. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يتم التخطيط للقيام بعمل مشترك يشمل كلا من الحكومة وجيش تحرير السودان والاتحاد الأفريقي وذلك للقضاء على اللصوصية وقطاع الطرق.

ثامنا، ينبغي للحكومة أن تعجل بالقبض على المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد القانون الإنساني الدولي. وينبغي أن تقوم بذلك سواء كان مرتكبو هذه الجرائم من الجنجويد أم من غيرهم. وغالبا ما أعلنت الحكومة أنه ليس من اليسير القيام بذلك بين عشية وضحاها. وينبغي إذن أن يتم ذلك. ومع ذلك ليس من المعقول أن نتظر نصف سنة بعد إعلان الالتزام بذلك أمام الأمين العام في إطار البلاغ المشترك الصادر في أوائل تموز/يوليه. إن من الحكمة ألا تنتظر الحكومة إلى حين صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق، وأن تبين أنه لا المجتمع الدولي فحسب، بل أيضا الحكومة نفسها هي التي تود معالجة الجرائم بجدية وتود صون حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب.

إن العديد من هذه الخطوات الثمانية يقتضي المشاركة النشيطة والمناسبة من جانب طرف ثالث يقوم بتسيير دوريات على الطرق، كما سبق وأن أشرت، وإعطاء الموافقة على تحليق الطائرات وحماية المناطق المتروعة السلاح. وإن ذلك الطرف الثالث هو الاتحاد الأفريقي. إن تعزيز قوات الاتحاد الأفريقي في الميدان قد أثبتت فعاليته لا من خلال الاضطلاع بمهام الرصد فحسب، بل أيضا، والأهم من ذلك، من خلال حماية السكان المدنيين عن طريق الردع والوساطة والمساعدة الحميدة. إن قوات الاتحاد الأفريقي، المعرضة حاليا لخطر الهجوم، قد فعلت أكثر من أي عامل خارجي آخر لتحسين الأوضاع الأمنية في الميدان، من خلال

رابعا، وحتى تقدم الحكومة وحركات التمرد الدليل على حسن نيتها ينبغي أن تنسحب فيما وراء خطوط معقولة محددة، مثل تلك التي سادت قبل ٢ كانون الأول/ديسمبر، أي قبل بدء الحكومة في عمليات تطهير الطرق. وينبغي لكل طرف أن يتخلى عن المواقع التي احتلها وأن يعلن أنه لن يحتل المواقع التي يتخلى عنها الطرف الآخر. وبعد ذلك يمكن للاتحاد الأفريقي أن يدخل إلى المناطق المعنية ويحميها. ويمكن أن يكون ذلك بداية لعملية إقامة مناطق متروعة السلاح في دارفور. وينبغي لكل الأطراف أن تعطي التفاصيل الكاملة عن مواقع قواتها للجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي، وتعلن عن استعدادها للموافقة على خطة لفصل القوات تضعها تلك اللجنة.

خامسا، يجب أن تحدد الأطراف الوسائل العملية الكفيلة بتلبية الاحتياجات الأساسية لبقاء لقواتها، بما في ذلك التموين الغذائي للمقاتلين، بدون انتهاك وقف إطلاق النار. إن ذلك من شأنه أن يعمل على استقرار الوضع ويقلل من الميل إلى السرقة والنهب والقتل، ويجعل العملية غير المسلحة لتقديم المساعدة الغوثية للسكان أقل خطورة عما كانت عليه خلال الشهر الماضي.

سادسا، ينبغي للحكومة أن تسجل انطلاقة جديدة بترع سلاح قوات الدفاع الشعبية، كما أعلنت في آب/أغسطس من العام الماضي. وينبغي أن تقدم للاتحاد الأفريقي قائمة بأسماء وعدد الأشخاص الذين تم نزع سلاحهم، وتخزين الأسلحة في مواقع آمنة تحت رقابة الاتحاد الأفريقي.

سابعا، ينبغي أن تلتزم حركات المتمردين بعدم عرقلة أو تعطيل التحركات الموسمية السلمية للقبائل الرحل وماشيتها. إن هذه الأعمال تحرم القبائل من الحصول على موارد الرزق الأساسية، وتستفز الميليشيات القبلية لمهاجمة

إدماج محادثات السلام في دارفور في عملية صنع السلام الواسعة النطاق في السودان وتحقيق السلم المستدام في دارفور.

غير أن محادثات دارفور نفسها لا يمكن أن تنتظر إلى أن يصبح من الممكن عقد مؤتمر وطني. بل على النقيض من ذلك، فبالرغم من أنه ينبغي الشروع في عملية المفاوضات الحالية بين الحكومة وجيش تحرير السودان/حركة العدالة والمساواة فإن من المفيد أن نبدأ في التفكير في إشراك زعماء القبائل في عملية التوصل إلى حلول سياسية حتى قبل تحقيق المصالحة. وذلك قد يشمل قبائل لم تكن حتى الآن تحت سيطرة الحكومة أو حركات المتمردين، وكانت تقاتل من أجل حماية مصالحها الذاتية. وبالتوازي مع تلك المحادثات الموسعة ينبغي مواصلة جهود المصالحة وتوسيعها وتكثيفها. ومن الحكمة أيضا أن يدعم المجتمع الدولي تلك الجهود، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة المادية على أساس تجريبي، من أجل أن يكون من الواضح أن المصالحة المحلية شيء قيّم، حتى وإن تمت بطريقة تختلف عما يحدث في أماكن أخرى من العالم. ومن الواضح أيضا أن هذه المصالحة يجب أن تشمل الذين رفضوا حمل السلاح، وأخيرا وليس آخراً يجب أن تشمل ضحايا الحرب والعنف.

هل يمكن فعل كل ذلك؟ لقد آن الأوان لتجديد ومضاعفة جهودنا. فالمنافسة أخذت في التحسن. وهناك اتفاق سلام شامل بين الشمال والجنوب. وشهدنا ردود فعل إيجابية، في رومبيك والخرطوم. كما أننا نشهد ردود فعل إيجابية بين الناس، في كل من الشمال والجنوب - رغم أنها في بعض الأحيان تختلط بالتردد المدفوع بالريبة والتجربة السابقة. ونرى الأطراف تمارس قدرا معينا من الانضباط. وعلى عكس ما كان يتوقعه الكثيرون، لم يشن جيش تحرير السودان هجوما يوم توقيع اتفاق السلام. فمنذ أعياد الميلاد وحتى ذلك اليوم بعينه - يوم الأحد - ساد الهدوء في دارفور

تواجدها ومن خلال الأعمال التي تقوم بها من أجل الوساطة وإحباط أعمال العنف. وإن الاتحاد الأفريقي لم ينشر حتى الآن العدد الكافي من القوات كما كان يؤمل في الأصل، وهو بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي من أجل تحقيق ذلك. إننا بحاجة إلى القيام بكل ما يلزم للتعجيل بوتيرة نشر القوات ولضمان أن يتوفر لدينا المزيد من قوات الاتحاد الأفريقي في الميدان من أجل كفالة التزام كل الأطراف بالاتفاقات وإقناعها بالإحجام عن شن أية هجمات.

ومن أجل حماية السكان وأراضيهم يتعين أن تتواجد قوات الطرف الثالث في أي مكان قد تندلع فيه أعمال العنف: في المواقع التي ذكرتها سابقا - أي في المناطق المتروعة السلاح وعلى الطرق غير الآمنة - وكذلك حول مخيمات المشردين وداخلها، وفي كل المدن والقرى المعرضة للخطر، وفي كل المناطق حيثما يوجد لاجئون ومشردون يودون العودة إلى ديارهم. هذه مهمة ضخمة، ولكن التاريخ الحديث لدارفور يبين أنه بدون هذه القوة المستقلة والمحيدة للحماية فإن النساء والأطفال والمسنين والعائدين وغيرهم من الأشخاص العزل المنتمين إلى قبائل متناحرة لن يكونوا في مأمن من الخطر.

على المدى الطويل ينبغي تعزيز الأمن والسلام والاستقرار محليا، وينبغي المحافظة على هذه العناصر بدون أي مساعدة خارجية. لكن من الواضح أن تلك العملية سوف تستغرق وقتا ليس بالبسيط قبل أن تصبح حقيقة واقعة. وسوف تقتضي أيضا إجراء محادثات سياسية جادة بين الحكومة وحركات المتمردين، أكثر جدية مما كانت عليه حتى الآن. فينبغي أن تتفق الأطراف على إعلان مبادئ يتناول القضايا الأساسية للسلطة وتقاسم الثروة. وعلاوة على ذلك آن الأوان للتحضير لمؤتمر وطني يضم كل الأطراف السياسية المتناحرة بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق تحقيق المستقبل السلمي لهذا البلد، من خلال

السهل تقويضه. والاستفادة من ذلك الزخم تستلزم عملاً مبتكراً، وتوافق آراء بين جميع الأطراف الدولية الفاعلة، وتعاوناً مستمراً، ومثابرة، واستراتيجية مشتركة محددة بشكل جيد.

لقد استمرت المرحلة الثانية من الحرب بين الشمال والجنوب عقدين. فلماذا نسمح للحرب في دارفور بأن تستمر أكثر من عامين؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد برونك على إحاطته الإعلامية الوافية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أَدْعُو الآن أعضاء المجلس إلى عقد مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

على جميع الجبهات. وفي الأسبوع الماضي، رغم الانتهاكات السابقة لوقف إطلاق النار، أعلنت جميع الأطراف أنها ستحترم الأيام الهادئة لتطعيم جميع الأطفال دون الخامسة في السودان ضد شلل الأطفال. وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضية أعلنت الحكومة أنها مستعدة لإعادة النظر في بعض مواقفها المتشددة السابقة، وبذلك ستمد أيديها إلى حركات التمرد. وبالأمس، قبل اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ليرفيل، أعقبت الحكومة ذلك بإعلانها أنها مستعدة لسحب قواتها إلى مواقع ما قبل ٨ كانون الأول/ديسمبر.

كل هذه الأمور إيجابية. وهي لا تمثل الكثير حتى الآن، ولا هي أمور نهائية. فمن السهل أن تتبدد. ولكنها بادرة على أن هناك ما يبرر الأمل وتوقع أن تؤثر روح نيروبي في دارفور. فالزخم السياسي قائم. وهو زخم هش؛ ومن